

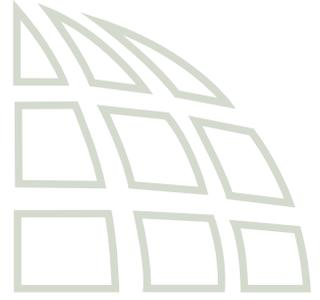
أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الثلاثاء 28 يونيو 2016 (السنة الثالثة والعشرون - العدد 6066)





في هذا العدد

الافتتاحية

02

أولويات وطنية ثابتة

الإمارات اليوم

03

الإمارات وصناعة المستقبل

تقارير وتحليلات

04

إعادة تطبيع العلاقات التركية-الإسرائيلية: الدوافع والانعكاسات

05

لماذا يصعد ترامب في ولايات كانت مضمونة لهيلاري كلينتون؟

06

تداعيات خروج بريطانيا من «الاتحاد الأوروبي» تصل إلى «حزب العمال»

06

المعارض

شؤون اقتصادية

07

بريطانيا: اقتصادنا قادر على تحمّل «تداعيات» الاستفتاء

08

من إصدارات المركز

08

المجال الحيوي للخليج العربي.. دراسة جيواستراتيجية



أولويات وطنية ثابتة

كان اللقاء الذي جمع صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي -رعاه الله- وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة -حفظه الله- في العاصمة أبوظبي، أول من أمس الأحد، مناسبة مهمة لتأكيد عدد من الأولويات الوطنية الثابتة التي تميّز دولة الإمارات العربية المتحدة، وتقف وراء نجاح تجربتها في التنمية الشاملة والمستدامة، وتفسّر حالة الاستقرار الشامل الذي تنعم به على المستويات كافة، حيث تبادل سموهما الحديث حول عدد من القضايا الوطنية التي تدخل في إطار اهتمامات سموهما؛ من أجل تعزيز التلاحم الوطني، وتوفير جميع مقوّمات العيش الكريم وسبله لأبناء الوطن وبناته على امتداد مساحة دولتنا الحبيبة.

ولا شك في أن العمل على توفير مقوّمات العيش الكريم للمواطنين يأتي في مقدّمة أولويات القيادة الرشيدة برئاسة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- وذلك من منطلق إيمانه الراسخ بأنهم الثروة الحقيقية لهذا الوطن، والرهان الحقيقي لتحقيق أهداف الدولة في المستقبل؛ ولهذا فإن كل سياسات التنمية وخططها واستراتيجياتها في الإمارات تتمحور حول المواطنين؛ فهم الهدف الرئيسي لمرحلة التمكين، التي يقودها صاحب السمو رئيس الدولة -حفظه الله- والتي تنطلق من رؤية عميقة تستهدف تهيئة البيئة المبدعة اللازمة لتمكين الفرد المواطن من عناصر القوة اللازمة ليصبح أكثر إسهاماً ومشاركة في مختلف مجريات الحياة الاجتماعية والسياسية والإنتاجية والمعرفية. ويمثل التلاحم الوطني أيضاً إحدى الأولويات الثابتة، التي تسعى القيادة الرشيدة في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى ترسيخها في المجتمع، بصفته الركيزة لبناء مجتمع قوي مستقر و متماسك؛ حيث تحرص دوماً، وفي مختلف المناسبات على ضرورة أن تسود قيم التضامن والتكافل والتعاون بين أفراد المجتمع؛ وذلك ترجمة لمبادرة صاحب السمو رئيس الدولة -حفظه الله- بشأن تعزيز التلاحم الوطني والمجتمعي، التي جاءت في خطاب سموه في الذكرى الثامنة والثلاثين لليوم الوطني في ديسمبر 2009، بهدف تنمية المجتمع، وبناء الإنسان، وتحقيق التكافل والتكامل الاجتماعي في مجتمع الإمارات. والواقع أن التلاحم الوطني يُعدّ من أهم السمات المميّزة لدولة الإمارات العربية المتحدة؛ فمنذ نشأتها عام 1971، وهي تمضي بخطى ثابتة بروح الفريق الواحد المتجانس، التي تنعكس في حالة التفاعل بين القيادة والشعب من ناحية، وفي قوة الأواصر التي تربط بين فئات المجتمع المختلفة من ناحية ثانية، وفي وحدة الصف الوطني التي تظهر جليّة في مختلف المناسبات الوطنية من ناحية ثالثة؛ ولهذا ظلت الإمارات، وستظل، واحة للأمن والاستقرار الشامل، تمضي قدماً بثبات نحو المستقبل؛ كي ترسخ مكانتها على خريطة الدول المتقدّمة.

وحيثما تضع القيادة الرشيدة المواطنين في مقدمة أولوياتها، وتتفاعل بشكل مباشر مع مطالبهم، وتحفّزهم على المزيد من العمل والجهد والابتكار، وتمضي قدماً في تعزيز التلاحم الوطني بين أفراد المجتمع، فلا شك في أن هذا يعزّز من مَنعة الوطن ووحدته وقدرته على مواجهة أيّ تحديات قد تواجهه من ناحية، كما يعزّز حالة الاستقرار الشامل التي يعيشها على المستويات كافة من ناحية ثانية؛ ولعل هذا ما جعل تجربة الإمارات في التنمية الشاملة مصدر إلهام لدول كثيرة تسعى إلى التقدّم، وتنشد الأمن والاستقرار.

الإمارات وصناعة المستقبل

إن استضافة دولة الإمارات العربية المتحدة اجتماعات «مجالس المستقبل العالمية»، التي تضم 50 مجلساً متخصصاً، لاستشراف مستقبل العالم في مجموعة من القطاعات التنموية والعلمية والاقتصادية والسياسية، بمشاركة 700 متخصص، خلال الفترة 13-14 نوفمبر المقبل، بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي، هي حدث له أهمية كبيرة، لما يرسخه من قيم إيجابية تتعلق بأن الإمارات أصبحت قبلة عالمية ذات جاذبية كبيرة في مجال التفكير في المستقبل والتخطيط له، هذا إلى جانب كونها وجهة مفضلة لتنظيم الفعاليات الدولية الكبرى، التي تمثل منصة للتقاء المفكرين والمختصين ومنتخذي القرار والمسؤولين الحكوميين وممثلي المؤسسات الدولية الكبرى.

وتهدف اجتماعات «مجالس المستقبل العالمية» إلى وضع أجندة مستقبلية واضحة المعالم للعديد من التحديات التي يشهدها العالم اليوم، ومحاولة توقع المسار المستقبلي للعديد من التغيرات التكنولوجية والعلمية التي يشهدها هذا العالم. وبمناسبة إعلان استضافة الإمارات لهذا الحدث المهم، فقد قال معالي/ محمد بن عبدالله القرقاوي وزير شؤون مجلس الوزراء والمستقبل -الذي وقع اتفاقية الاستضافة مع المنتدى الاقتصادي العالمي بالنيابة عن حكومة الإمارات- إن «استشراف مستقبل العالم هو إحدى أهم المساهمات التنموية التي ستقدمها الإمارات للمجتمع الدولي، حيث إن مستقبل العالم مترابط، والتحديات مشتركة ولا بد من العمل ضمن مجالس دولية متخصصة لاستشراف مستقبل كل القطاعات، وذلك لدعم الحكومات حول العالم في رسم سياساتها واستراتيجياتها والاستعداد للمستقبل». وأضاف «إن الإمارات تؤمن منذ قيامها بالتخطيط للمستقبل والعمل وفق رؤية مستقبلية وتوجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، لترسيخ قدرات محلية متخصصة في علوم المستقبل وبناء شراكات عالمية لمساعدة حكومة الإمارات على استشراف المستقبل بشكل حقيقي وواقعي وعالمي أيضاً».

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة من أكثر دول العالم اهتماماً بالتخطيط للمستقبل، وتبني هذه المنهجية في مختلف القطاعات، وذلك في ظل الوعي التام لدى قياداتها الرشيدة بأن استشراف المستقبل والاستعداد له هو الطريق الأقصر نحو إدراك التنمية الشاملة والمستدامة، لما لذلك من أهمية خاصة في تمكين الدولة بقطاعاتها المختلفة من الاستعداد للتحديات المستقبلية، وتجهيز العدة للتعامل معها، وتلافي الوقوع في أي انتكاسات بسببها، الأمر الذي يفتح الباب أمام المجتمع نحو مستقبل أرحب وأكثر تطوراً، واستكشاف مساحات تنموية مختلفة وبناء أنشطة اقتصادية غير تقليدية، تجعل القواعد الإنتاجية والاقتصادية للدولة أكثر متانة واستقراراً، وتدفع الاقتصاد الوطني إلى المضي قدماً على طريق التقدم والتطور المستدام.

إن العناوين والبنود التي من المخطط أن تنصب حولها النقاشات خلال اجتماعات «مجالس المستقبل العالمية» تحمل بدورها أهمية خاصة، إذ من بينها قضية الثورة الصناعية الرابعة، التي تشير إلى التطور التكنولوجي وتغيرات العالم الرقمي ما يترك آثاراً مهمة على مستقبل المجتمعات والأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بكل دولة. هذا بالإضافة إلى تحديات الطاقة والأمن الغذائي وتوجهات الاقتصاد العالمي، التي لها دور مهم في تحديد ملامح مستقبل العالم أجمع.

في النهاية، فإن كل ذلك يضيف أهمية خاصة على مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة، ويرسخ دورها المحوري في صناعة مستقبل العالم، بل إن مكانة الإمارات في مجال الحكومة الذكية، تضيف على اجتماعات «مجالس المستقبل العالمية» أهمية خاصة، وهذا ما أكده رئيس ومؤسس المنتدى الاقتصادي العالمي كلاوس شواب، عندما قال إن «الإمارات تمتلك رؤية بعيدة المدى وقدرة على استشراف المستقبل، ما يؤهلها لقيادة مختبر المنظومات المبتكرة للمستقبل نيابة عن العالم».

إعادة تطبيع العلاقات التركية-الإسرائيلية: الدوافع والانعكاسات

توصلت تركيا وإسرائيل، الأحد الماضي، إلى اتفاق لإعادة تطبيع العلاقات الدبلوماسية بينهما؛ وذلك بعد ست سنوات من الأزمة الدبلوماسية بين أنقرة وتل أبيب، التي اندلعت إثر الاعتداء الإسرائيلي على «أسطول الحرية» عام 2010، وقُتل فيه ناشطون أتراك؛ فما أهمية التوقيت؟ وما الدوافع وراء هذا الاتفاق؟ وهل سيؤثر في علاقات تركيا بالمنطقة، وموقفها من القضية الفلسطينية، وخاصة علاقتها بحركة «حماس»؟



شهدت العلاقات التركية-الإسرائيلية توتراً شديداً بعد الهجوم الذي قامت به قوات إسرائيلية على سفينة تركية ضمن «أسطول الحرية»، الذي كان يهدف إلى كسر حصار غزة، وينقل مساعدات إنسانية إلى سكانها، حيث قُتل في الهجوم تسعة أتراك. وقد أدى هذا الحادث إلى ما يشبه القطيعة بين الدولتين. وقد اشترطت تركيا لإعادة تطبيع العلاقات مع إسرائيل تحقيق ثلاثة مطالب هي: الأول الاعتذار عن الهجوم.

برفع جزئي للحصار المفروض على غزة، حيث وافقت أنقرة على إيصال مساعدات تركية إلى سكان غزة عبر ميناء «أسدود» الخاضع للسيطرة الإسرائيلية، بدلاً من إرسالها إلى غزة مباشرة.

وفي المقابل؛ فإن إسرائيل ستحقق مكاسب من وراء الاتفاق؛ فهو سيعيد علاقاتها الطبيعية مع إحدى أهم الدول في المنطقة، التي كانت من أولى الدول في العالم الإسلامي التي أقامت علاقات مع إسرائيل. كما يمكن لتركيا أن تلعب دور الوسيط بين إسرائيل و«حماس»؛ من أجل إبرام صفقة للإفراج عن الأسرى الإسرائيليين، وتقديم معلومات عن الجنود المفقودين في الحرب التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة عام 2014. وبالإضافة إلى هذا؛ فهناك مصالح تجارية بين البلدين، وتعاون عسكري في مجالي التدريب والتصنيع.

ويبقى السؤال المهم: هل كان الاتفاق على حساب موقف تركيا من القضية الفلسطينية، أم على حساب علاقتها بحركة «حماس»؟ ولا شك في أن الاتفاق جاء ضمن تفاهات، من بينها عدم قيام أنقرة بتقديم الدعم إلى «حماس»، وبرغم أن الدعم التركي لـ«حماس» سياسي ومالي، وليس عسكرياً، فإن مثل هذا الاتفاق سيقطع الطريق على أي دعم عسكري قد يأتي من أنقرة، أو بواسطتها إلى حركة «حماس».

والثاني تقديم تعويضات مالية إلى ذوي الضحايا. والثالث رفع الحصار عن قطاع غزة، وقد قامت إسرائيل بتنفيذ الشرطين الأوّلين، ولكنها رفضت الثالث، وبقيت أنقرة تشدد على ضرورة رفع الحصار عن غزة قبل إعادة تطبيع العلاقات، وهو ما لم يحدث حتى الآن؛ فما الذي استجد؟

لا شك في أن التطورات الإقليمية المتسارعة أسهمت في تغيير الموقف التركي، خاصة أن المسؤولين الأتراك ربما أدركوا أن طلب رفع الحصار عن غزة غير واقعي من المنظور الإسرائيلي. كما أن تركيا تواجه تحديات داخلية وإقليمية كبيرة، ومن مصلحتها أن تعيد علاقاتها مع إسرائيل؛ فالصراع المسلح مع «حزب العمال الكردستاني» عاد مجدداً، وهناك مخاوف تركية من أن تقوم إسرائيل بتقديم دعم إلى الحزب، ومن شأن إعادة تطبيع العلاقات أن تمنع هذا الدعم. كما أن دور تركيا الإقليمي في تراجع، وهي تخسر علاقاتها مع إسرائيل وروسيا. كما تتمتع إسرائيل بعلاقات جيدة مع كل من روسيا، والولايات المتحدة الأمريكية، و«الاتحاد الأوروبي»، وبإمكانها أن تلعب دوراً في تحسين علاقات تركيا مع هذه الدول. كما أن ما تسرب من الاتفاق قد ينقذ وقد يحفظ شيئاً من ماء الوجه لأنقرة، حيث تحدثت صحيفة «يديعوت أحرונوت» عن أن من بين بنود الاتفاق قيام إسرائيل

لماذا يصعد ترامب في ولايات كانت مضمونة لهيلاري كلينتون؟

كتب فيليب روكر، وجون واجنر مقالاً في صحيفة «واشنطن بوست» قالوا فيه إن مديري الحملة الانتخابية للمرشحة المحتملة للحزب الديمقراطي هيلاري كلينتون يرون العديد من الولايات التي يمكنها الفوز فيها بسهولة، وهي الأماكن التي شوّه فيها المرشح المحتمل للحزب الجمهوري دونالد ترامب صورته بسبب تصريحاته المسيئة إلى النساء وإلى السود والملونين. إلا أن هناك إشارات تحذير بدأت تظهر في ولايات أخرى لم تولها كلينتون الاهتمام الكافي، ما يثير قلق حلفائها، حيث أظهر ترامب اهتماماً بما يمثله من شعبية اقتصادية ووطنية فاجأ بها الكثير من الديمقراطيين.



والثلاثين من عمره، والاختيار بين كلينتون وترامب أشبه بمحاولة «اختيار الروث الأنظف» كما تقول شابة في الثامنة عشرة من عمرها.

وقال الكاتبان إن هيلاري كلينتون حظيت بفرصة كبيرة بوجود منافس مثل ترامب الذي أثار حفيظة الناس بتصريحاته النارية وسياساته المثيرة للجدل، لكنها مع ذلك تواجه تحديات من قبيل عدم ثقة الشعب بها ووجودها على مقربة من موقع السلطة في واشنطن على مدى ربع قرن ما يجعل من الصعب عليها إقناع الشعب بأنها قادرة على إحداث التغيير الذي ينشدونه. فهناك عدد كبير من العقلاء الذين قالوا إنهم يعرفون خلفية ترامب وما يمثله، ولكنهم يريدون إحداث هزة في النظام السياسي بأكمله. وإذا ما نظرنا إلى تصويت البريطانيين على خروج بلادهم من الاتحاد الأوروبي، فيجب أن ندرك أن هذا مؤشر إلى أن الناس قد فاض بهم الكيل، وهو أمر يدعو إلى القلق.

واختتم الكاتبان مقالهما بالإشارة إلى أن مديري حملة كلينتون أقروا بهذا التهديد وقالوا إنهم يعملون على معالجته لأنهم يعرفون أنه لا يمكن لمرشح ديمقراطي أن يفوز بالرئاسة من دون ولاية ميشيغان.

أشار الكاتبان إلى أن من يستمع إلى أحاديث الناس سيدرك على الفور أن حملة هيلاري كلينتون في خطر، وأكثر ما يثير الصدمة هو العدد الكبير من الناخبين الذين لديهم تحفظات حول ترامب، ولكنهم برغم ذلك يفكرون في التصويت لصالحه. على سبيل المثال، يقول ناخب في السابعة والخمسين من عمره إنه من مؤيدي الحزب الديمقراطي، ويعتقد أن ترامب مجنون، ولكنه لا يستطيع منح صوته لهيلاري لأنها مرتبطة بمصالح تتعارض مع مصالحه أو مصالح الطبقة الوسطى. ويقول آخر إن المرء يشعر أن ترامب ربما يرتكب خطأ كبيراً، مثل الضغط على زر إطلاق الأسلحة النووية من دون أن يدرك ما يفعله. ولكننا نريد التغيير. فنحن مؤيدون للحزب الديمقراطي منذ ولادتنا، وقد صوتنا لصالح أوباما. ولكننا نميل الآن نحو ترامب، إذ ليس لدينا بديل. وعلق الكاتبان بالقول إنه إذا كان الناخبون في ولايات ميشيغان وبنسلفانيا وويسكنسن لا يرون في كلينتون بديلاً مقنعاً، فهذا يشير إلى وجود خطأ في حسابات حملتها الانتخابية التي تركز على ثماني ولايات ما زالت منقسمة بين المرشحين الاثنين، وتهمل الولايات الثلاث على اعتبار أن أصوات الناخبين فيها مضمونة لصالحها.

وأضاف الكاتبان أن الناس في الولايات الثلاث يشعرون أن السياسيين أسأؤوا إليهم وأهملوهم اقتصادياً. وهم يشعرون بالقلق من مشكلات الهجرة والإرهاب، ويرون الشركات تتعافى من الركود، ولكن أحوال عائلاتهم لم تتحسن. كما أنهم يكرهون العولمة ويخشون فقدان هويتهم الوطنية ولا يثقون بالنخب والمؤسسات. هذه هي المشاعر التي ستحدد مصير حملة انتخابات رئاسية يفتقد المرشحان فيها إلى الشعبية بشكل لم يسبق له مثيل. فالمرشحان «سيئان»، كما يقول شاب في الثالثة

تداعيات خروج بريطانيا من «الاتحاد الأوروبي» تصل إلى «حزب العمال» المعارض

تعمّقت الأزمة السياسية في بريطانيا، في أعقاب تصويت البريطانيين لمصلحة خروج بلادهم من «الاتحاد الأوروبي»، مع انقسام «حزب العمال» المعارض إلى معسكرين متصارعين، وتلميح رئيسة وزراء أسكتلندا إلى أن «البرلمان» الأسكتلندي قد يحاول منع خروج بريطانيا، وتساؤل الكثيرين عمّا إذا كانت هناك طريقة تسمح للبريطانيين بإعادة النظر في قرارهم الخطر.



خروج بريطانيا؛ فقانون أسكتلندا لعام 1998 يلزم «البرلمان» الأسكتلندي التصرف وفقاً لقانون «الاتحاد الأوروبي»؛ ما يعني أن موافقته مطلوبة لخروج بريطانيا؛ والأمر نفسه قد ينطبق على «برلمان» ويلز، الذي يؤيد خروج بريطانيا، و«برلمان» شمال آيرلندا الذي يعارض هذا الخروج.

ولمّح الكاتب إلى أن بريطانيا قد تفعل ما فعله أعضاء آخرون في «الاتحاد الأوروبي» بعد إجراء استفتاءات أفضت إلى نتائج مماثلة، حيث تم التفاوض على اتفاق جديد يشبه في جوهره الاتفاق القديم مع تغيير بعض مفرداته، ثم التصديق عليه بموافقة شعب لا يعرف شيئاً عن «الاتحاد الأوروبي». ولكنه استدرك قائلاً إن «الاتحاد الأوروبي» قد لا يرغب في إجراء مفاوضات من هذا النوع في وقت يعاني فيه مشكلات أخرى، مثل ديون اليونان، والهجرة، وضعف النمو الاقتصادي، والسلوك العدواني لروسيا.

واختتم الكاتب مقاله بالإشارة إلى احتمال انتخاب «برلمان» بريطاني جديد يعمل على منع خروج بريطانيا من «الاتحاد»، أو انصياع الأوروبيين لإرادة بريطانيا، ومنحها امتيازاً لم يحصل عليه بلد آخر يخولها منع هجرة مواطني الدول الأوروبية الأخرى إليها. ولكن هذه تبقى مجرد احتمالات، والمؤكّد الآن هو أن ديفيد كاميرون، رئيس الوزراء البريطاني، سيستقيل من قيادة حزبه، وقد يلحق به كوربين عمّاً قريب.

كتب ستيفن إيرلانجر مقالاً في صحيفة «نيويورك تايمز» تحدث فيه عن تداعيات خروج بريطانيا من «الاتحاد الأوروبي»، مركزاً على الانقسام الذي حدث في صفوف «حزب العمال» المعارض، حيث يواجه زعيم الحزب، جيريمي كوربين، تحدياً من بعض ممثلي حزبه في «البرلمان» غير الراضين عن قيادته. وقد أقال كوربين وزير الخارجية في حكومة الظل، هيلاري بن، بسبب محاولته قيادة انقلاب ضده مع بعض أعضاء «البرلمان» عن «حزب العمال» غير الراضين عن الحملة الفاشلة التي قادها كوربين لإبقاء بريطانيا في «الاتحاد الأوروبي»؛ فبعدما دبتّ الفوضى في صفوف «حزب المحافظين»، ونشوء احتمال لإجراء انتخابات عامة خلال السنة الحالية، شعر بعض أعضاء «البرلمان» من «حزب العمال» بوجود فرصة سانحة لإطاحة كوربين الذي يرون أنه سيقود حزبهم إلى كارثة انتخابية. وقد استقال من لا يقلون عن 11 عضواً من الأعضاء الثلاثين الذين تتكوّن منهم حكومة الظل لـ «حزب العمال»؛ تعبيراً عن معارضتهم قيادة كوربين، إلا أن مكتب كوربين أصدر بياناً أصرّ فيه على أنه سيبقى قائداً للحزب، وسيواجه أي تحدّد لقيادته بالاعتماد على دعم قاعدة أعضاء الحزب الذين انتخبوه بأغلبية ساحقة في المقام الأول. وأشار الكاتب إلى أن كوربين يواجه استفتاء على الثقة، دعت إليه اثنتان من أعضاء البرلمان عن «حزب العمال»، وهما مارجريت هودج، وأن كوفي. وقد دعا كوربين وحلفاؤه إلى تنظيم تظاهرات مؤبّدة له، وأصدر مكتبه بياناً جاء فيه أنه لن تكون هناك استقالة لرئيس الحزب، الذي تم انتخابه بشكل ديمقراطي، وحظي بتأييد أغلبية الأعضاء.

ومن بين التداعيات الأخرى لنتيجة الاستفتاء، أشار الكاتب إلى ما قالته رئيسة وزراء أسكتلندا، نيكولا ستورجون، من أن «البرلمان» الأسكتلندي قد يحاول منع خروج بريطانيا من «الاتحاد الأوروبي» عن طريق حجب موافقته على هذه الخطوة، مضيفاً أنه من غير الواضح هل يتمتع «البرلمان» الأسكتلندي بصلاحيّة التصويت على

بريطانيا: اقتصادنا قادر على تحمّل «تداعيات» الاستفتاء

مؤتمر صحفي له منذ خروج نتائج الاستفتاء الذي أجري يوم الخميس الماضي، أن الحكومة وضعت خطط طوارئ قويّة لمواجهة نتيجة التصويت. وبفعل تلك التصريحات سعد الجنيه الأسترليني نحو نصف سنت بعد الخسائر التي تكبّدها في



قال وزير المالية البريطاني، جورج أوزبورن، أمس الإثنين، إن تصويت بلاده لمصلحة الخروج من «الاتحاد الأوروبي» سيؤدي، على الأرجح، إلى مزيد من التقلّبات في الأسواق المالية. وتملك المملكة المتحدة ثاني أكبر اقتصاد في أوروبا بعد ألمانيا، من حيث

الأسواق الخارجية مع بدء التداولات في بورصة لندن، أمس الإثنين، لكنه لا يزال أقل 2% عن المستويات التي بلغها يوم الجمعة الماضي في نهاية أسوأ يوم تداول للعملة البريطانية في التاريخ الحديث.

قيمة الناتج المحلي الإجمالي. وأكد أوزبورن، في الوقت نفسه، أن الاقتصاد البريطاني قويٌّ بالدرجة التي تسمح له بمواجهة التحديات المقبلة والمترتبة على الخروج من «الاتحاد الأوروبي». وأوضح الوزير البريطاني، في أول

«السعودية للكهرباء» تطرح فرصاً استثمارية

صناعية بـ 52 مليار ريال

أكدت «الشركة السعودية للكهرباء» عزمها على مواصلة الجهود الرامية إلى توطين الصناعات الكهربائية في المملكة، وتقديم كل سبل الدعم إلى المصنعين والمستثمرين في هذا المجال، تماشياً مع «رؤية المملكة 2030»، وأوضح ذلك سليمان بن إبراهيم الحبيشي، نائب رئيس أول خدمات الإمداد والعقود، مبيناً أن الشركة، وسعيّاً منها إلى دعم الاقتصاد الوطني وتلبية الطلب على الكهرباء، تضع في خططها السنوية تنفيذ عدد من المشروعات الكهربائية، تمكّنها من الحفاظ على موثوقية الخدمة ودعم الشبكة؛ إذ يبلغ معدل قيمة المشروعات المعتمّدة سنوياً نحو 60 مليار ريال، يتم تنفيذ نحو 76% منها عن طريق مقاولين محليين. وأشار إلى أنه مع بداية الربع الأول من عام 2015، بدأت الشركة في تنفيذ استراتيجية توطين صناعة قطع الغيار والمعدات في قطع الكهرباء، وتضمّنت ثلاث مبادرات رئيسية تركّز على رفع نسبة المحتوى المحلي في أعمال الشركة ومشروعاتها ومشترياتها من خلال وضع سياسات وآليات لتحفيز المقاولين والمصنّعين على ذلك، مع تحديد فرص التوطين في صناعات المواد والمعدات بقطاع الكهرباء، وكأثر مباشر لهذه الاستراتيجية طرحت الشركة 85 فرصة استثمارية صناعية يُقدّر حجم الطلب المتوقّع عليها خلال السنوات الخمس المقبلة بنحو 52 مليار ريال.

دبي.. «كونسورتيوم» تقوده «مصدر»

لتنفيذ أكبر مجمع طاقة شمسية

قالت هيئة كهرباء ومياه دبي إن «كونسورتيوم» تقوده شركة «مصدر» وقع عليه الاختيار لتنفيذ المرحلة الثالثة من مجمع الطاقة الشمسية في دبي بقدرة 800 ميغاوات. وأوضحت الشركة، في بيان، أن «الكونسورتيوم» يضم «إف. آر. في» الإسبانية ومجموعة «گران سولار» أيضاً. مضيفاً أن المرحلة الثالثة من مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية «ستدخل التشغيل بحلول عام 2020. وأشارت الشركة إلى أنه من المنتظر أن يكون أكبر مجمع منفرد للطاقة الشمسية في العالم بقدرة إنتاجية تصل إلى 5000 ميغاوات بحلول عام 2030، وباستثمارات تصل قيمتها إلى 13.61 مليار دولار. وتخطّط إمارة دبي لإنتاج 25% من إجمالي حاجاتها من الكهرباء من مصادر للطاقة النظيفة بحلول عام 2030. وقالت الهيئة، الشهر الماضي، إن أقل سعر لتوليد الكهرباء في عروض خمسة من المنافسين المحتملين لبناء المحطة بلغ 2.99 سنت للكيلووات في الساعة.



المجال الحيوي للخليج العربي.. دراسة جيواستراتيجية



تأليف: سinar كوكب الجميل
تاريخ النشر: 2003

وفيما تشير الدراسة إلى تجانس المنطقة الخليجية اجتماعياً وإثنوغرافياً، فإنها تخلخلت سياسياً وعسكرياً حتى بدايات القرن السادس عشر، في ظل وقوع أبرز مناطقها الساحلية تحت السيطرة الاستعمارية الأوروبية، وعليه فإن بداية القرن السادس عشر تشكل منطلق التاريخ الحديث للمنطقة كاملة. وتبين الدراسة تأثير القوى الاستعمارية في الخليج، ولاسيما البرتغالية في القرن السادس عشر، والبريطانية في القرن التاسع عشر، لافتة النظر إلى الإسهام الكبير للتأثير البريطاني في البناء التاريخي للكيانات السياسية في منطقة الخليج العربي.

وعن أبرز التشكيلات والبنى التاريخية الخليجية المعاصرة، فتقول الدراسة إنها ولدت شرعيتها التاريخية في القرن الثامن عشر، حيث أسس السادة البوسعيديون مملكتهم العمانية في الجنوب، كما شهد القرن الثامن عشر أولى التجارب الاتحادية السياسية العربية الناجحة المتمثلة في اتحاد القواسم واتحاد بني ياس، والتي نجحت في الحفاظ

تحاول هذه الدراسة استكشاف مستقبل منطقة الخليج العربي استناداً إلى معطيات تاريخية وجغرافية واستراتيجية عدة، من واقع دراسة الطبيعة الجيوستراتيجية المهمة للمنطقة، كونها إحدى أبرز زوايا مربع أزمت الشرق الأوسط، باعتبار امتلاكها لثروة النفط الاستراتيجية، وتتضمن الدراسة ثلاثة مباحث أساسية، في المبحث الأول: جيوتاريخية الخليج العربي الإقليمية، حيث تم تناول المجال الإقليمي في الجغرافية التاريخية لمنطقة الخليج العربي وعناصره الأساسية. وفي المبحث الثاني: تحليل طبيعة الكتل الجيوتاريخية الإقليمية، وتم تحليل طبيعة الكتل الجيوتاريخية الإقليمية المقسمة إلى أربعة أقسام هي: الخليجية المركزية المتصفة بالتضامنية، والسعودية المجاورة المتصفة بالتحالفية ضمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والعراقية الرأسية المتصفة بالخصوصية البرية-النهرية، والإيرانية المحيطة المشاركة بسواحلها البحرية. وفي المبحث الثالث: المجال الحيوي للخليج العربي: العناصر الجيوستراتيجية، وقد ناقشت الدراسة المجال الحيوي لمنطقة الخليج العربي بدءاً من اكتشاف النفط حتى نهايات القرن العشرين.

في المبحث الأول تناقش الدراسة الفواصل بين النطاقين العربي والإيراني، التي كان لها فعلها المؤثر في الموارث التاريخية المتراكمة في أوضاع المنطقة، إذ كان للترسبات التاريخية لكل من الصراعات السياسية والتاريخية والعلاقات الثقافية والحضارية في المنطقة، أثرها البالغ في تركيب الأحداث السياسية والأوضاع الاجتماعية التي أفرزتها في القرن العشرين، وتقسّم الدراسة المجال الإقليمي في المنطقة إلى نطاقين جغرافيين أساسيين هما: النطاق الإقليمي العربي، والنطاق الإقليمي الإيراني، ويفصل بين هذين النطاقين فواصل إقليمية وسكانية، أما الفواصل الإقليمية بين بلاد العرب وإيران فإنها تتنوع جغرافياً بطبيعتها الجبلية والتموجة والسهلية والمائية والصحراوية من الشمال العراقي حتى الجنوب العماني، بينما تتنوع الفواصل السكانية والأنثروبولوجية والقومية بين بلاد العرب وإيران بحكم التباين الإثنوغرافي منذ القدم، ومن أبرز السكان القدماء الذي استوطنوا الأقاليم الغربية لإيران، وشكلوا فواصل سكانية بين العالمين العربي والإيراني، الأذريون والتركمانيون والأرمن والأكراد والعربستانيون والسيستانيون.

أما عن الكتلة الجيوتاريخية العراقية النهرية الرأسية، التي تعد عمقاً استراتيجياً يربط منطقة الخليج بأوروبا عبر كل من تركيا باتجاه البحر الأسود، وبلاد الشام باتجاه البحر المتوسط، فإن الدراسة تعتبر المطالبة العراقية بالكويت، ما هي إلا مطالبات رسمية سلطوية زعاماتية وسياسية أيديولوجية فقط، فلم تكن هذه المطالبات شعبية جماهيرية أو اجتماعية وطنية، إذ ثمة تلاق اجتماعي حضري وانصهار قبلي وتلاحم سكاني بين الخليجيين والعراقيين والنجديين. في المبحث الأخير من الدراسة، تعرّف الدراسة مصطلح المجال الحيوي بأنه: «النطاق الاستراتيجي أو الحيز الجغرافي الخصب الجاذب للقوى الدولية دوماً وليس في التحرك والتفاعل فحسب، بل في ترسيخ جملة من الأساليب والنظم والمنظومات والمرتكزات»، وتتوقع الدراسة أن تكون منطقة الخليج العربي أبرز منطقة استراتيجية في القرن الحادي والعشرين، ليس بسبب استحوادها على مصادر الطاقة الأساسية «النفط» فقط، بل بسبب مكانتها الجغرافية الاقتصادية المركزية للعالم والمحيطية للمنطقة بشكل كامل أيضاً، وتحدث الدراسة عن كون منطقة الخليج العربي تعد مجالاً جغرافياً- إقليمياً في حيزه المكاني وعناصره الجيوسياسية، وهي جزء حيوي من إقليم واسع وكبير هو الشرق الأوسط، إلا أن هذا لا يعني اعتماد الشرق الأوسط كله على المنطقة المملوءة بالثروات فتصبح عالية اقتصادية على المنطقة، كما تشير الدراسة إلى طبيعة هذا الوضع، فإن الخليجيين في بيئاتهم الاجتماعية ومنظوماتهم السياسية عانوا ثقل التنافس الدولي الاستعماري. واختتمت الدراسة بالمطالبة بتكريس رؤى جديدة للإقليم الخليجي، سواء من قبل زعمائه المعاصرين أو القادمين ومن قبل نخبته العليا حالياً ومستقبلاً، تكون هذه الرؤى بمنزلة الفهم الحقيقي لما يمكن أن تكون عليه صورة مستقبل الإقليم بعد، فهناك حاجة ماسة إلى ترتيب العلاقات الأمنية والإقليمية للمنطقة في المستقبل، كما تضيف الدراسة أن ترتيب البيت الخليجي في مركزته ومحيطه وتوفير أمنه الإقليمي، يتطلبان قبل كل شيء تنمية التفكير السياسي بمستقبل المنطقة وتجاوز تناقضات علاقات مركز المنطقة بمحيطها وعلاقات الداخل بالخارج، مهما كانت درجة طبيعة الاختلاف التي تقف حجر عثرة إزاء التقدم لتشكل كتلة استراتيجية واقتصادية خليجية مؤثرة في الميزان الدولي.

على أمن المنطقة من النفوذ الفرنسي والبريطاني في المنطقة، كما كان لهم أثرهم في صناعة جغرافيتهم السياسية الحديثة خاصة في الحفاظ على بلادهم من التوسع الإيراني زمن الشاه.

في المبحث الثاني تصنف الدراسة القوى الإقليمية الخليجية إلى أربعة تصانيف، الكتلة الجيوتاريخية التضامنية المركزية، حيث عانت منطقة الخليج العربي المركزية منذ القرن السادس عشر وحتى القرن العشرين، هيمنة القوى والمصالح الأجنبية، أوروبية «برتغالية وهولندية وفرنسية وبريطانية» حتى منتصف القرن العشرين، وأمريكية في النصف الثاني من القرن العشرين، وهذا الوضع يؤكد، بحسب الدراسة، أهمية المنطقة الاستراتيجية حتى قبل اكتشاف النفط بقرون. وتستعرض الدراسة أبرز سمات المركزية الخليجية-العربية، وهي الهوية الاجتماعية والثقافية، والشريعة السياسية والتاريخية، التي ظهرت بمظاهر عدة كان من أبرزها السياسة الاتحادية، مثل اتحاد القواسم وتحالف بين ياس، التي توجت بتأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة، التجربة الاتحادية العربية الخليجية الناجحة والمميزة تاريخياً.

أما عن الكتلة الجيوتاريخية السعودية المجاورة التي تلتصق بالكتلة المركزية الخليجية برأ على امتداد واسع من الأراضي المفتوحة، فهي، بحسب الدراسة، الكتلة الوحيدة الفاعلة من خلال عضويتها في مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وتأثيرها البالغ في استراتيجية الأحداث الخليجية، ليس باعتبارها دولة خليجية فحسب، بل باعتبارها قوة إقليمية في المحيط الإقليمي الخليجي، الذي يتألف من ثلاث قوى إقليمية هي: إيران والعراق والسعودية، وفيما يخص الكتلة الجيوتاريخية الإيرانية المحيطية الإقليمية، تشترك إيران بحدود من الطرف الشرقي مع العالم العربي يقدر طولها بـ 3160 كيلومتراً، وتمتد على خطوط التماس البرية والنهرية والبحرية مع العراق ودول الخليج العربي كاملة، وهي أطول مسافة حدودية تجمع بين العالم العربي ودولة واحدة من دول جواره الجغرافي، فضلاً عن كونها أطول حدود إيرانية مع أي قومية أخرى، وتوضح الدراسة أن إيران المعاصرة هي حصيد مزج تاريخي بين وازعين قومي إثني، وديني مذهبي، أسهما في إنشاء أكبر دولة قومية متنوعة ودينية مذهبية في آن واحد، ليس في الإقليم وحده، بل في العالم الإسلامي الحديث كله.